سياسات إسلامية

كمال يوسف جميل



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : سياسات إسلامية

المؤلف : كمال يوسف جميل

رقم الإيداع :

الطبعة الأولى 2012

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

مقدمة

الحديث فى السياسة هو حديث عن نظام الحكم ومصالح الحُكام والمحَكومين .

فى الماضى تركز الاهتمام على مصالح المحكومين فى المجتمعات الإسلامية لضياع حُرياتهم وحُقوقهم ومصالحهم ، لكنه كان جلياً منذ عهد الخلفاء الراشدين الأربعة – الذين اغتيل ثلاثة منهم – التأثير الكبير لنظام الحكم على شخصيات ومصالح وحياة الحكام وأسرهم وشركائهم ، وقد تأكد ذلك بعد الربيع العربى .

ينعكس شكل وكفاءة نظام الحكم على كل جوانب حياة الجماعات الخاضعة له والمتعاملين معها ، وقد يتعدى ذلك إلى تغيرات افتراضية كبرى فى المسيرة البشرية : إذا ما اختفى عن مسرح الأحداث فى السنة السادسة لحكم كل من الخليفة الراشد عثمان والزعيم النازى هتلر .

وعن تجاوز الإرادة الشعبية المُلزمة فى الدستور الأمريكى : دعم الحكومة الأمريكية لمجهود الحلفاء الحربى ضد دول المحور – قبل بيرل هاربر – على الرغم من المعارضة الشعبية للتدخل ، مما كان له الأثر الإيجابي على مسار الحرب ، مقارنة بتجاوز هذه الإرادة الشعبية ضد غزو العراق ونتائجه السالبة على أمريكا والعالم أجمع .

تأسيس الحُكم في الإسلام

على المسلم – حاكم أو محكوم – أن يبتغى فيما آتاه الله الدار الآخرة وأن لا ينس نصيبه من الدنيا ، والمسلم يعلم أن الفائز هو من زُحزِح عن النار وأُدخل الجنة ، وهُم الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وهو فى ذلك مُتبع للمنهج الذى ارتضاه ، بمعنى : تحكيم المنهج وليس التحكُم فيه .

و تحكيم المنهج يكون بالبحث الموضوعى الجاد فى مسائل الدين والصراط واستقامته ، والالتزام بذلك .

أما التحكم فى المنهج فهو : البحث عن حُجج ومبررات لتنفيذ أغراض موضوعة سلفاً ، وفى حديثنا عن السياسات الإسلامية نحاول بذل جهدنا لتحكيم المنهج وليس التحكُم فيه ، والله المُستعان .

يتأسس الحُكم ونظام الدولة فى الإسلام على الأمر : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ [النساء] ، حسم النص بشكل قاطع تسلسل وتدرج مصادر الإلزام فى مسألة الحُكم وفى غيرها ، وبنفس القدر من الأهمية أضاف النص مسألة التعامل فى حالة التنازع ، ولمزيد من التأكيد على أهمية هذه النصوص والأحكام الواردة فيها ذكر بأنها مُرتبطة بالإيمان بالله واليوم الآخر ، وليس هذا فقط ، إنما هى : خير وأحسن تأويلا ، ومما يعنيه ذلك : أن هذه مصلحتكم وتلك خير الوسائل لتحقيقها .

المصالح

﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ٢ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤ ﴾ [قُريش] ، عليه يمكن القول بأن الإطعام من الجوع والأمن من الخوف هى أهم حاجات ومصالح الأفراد والجماعات الإنسانية وعليها يتأسس قيام الدولة والسلطة .

مصادر التشريع

1- **طاعة الله :**

﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣ ﴾ [الأعراف].

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾ [آل عمران] .

2- **طاعة الرسول محمد ﷺ :**

عن طاعة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، علينا أن نُفرق بين صفاته الأربعة : كرسول ونبى وولى لأمر الجماعة وإنسان ، وهذا قد يحتاج لمزيد من الدراسة والتفاصيل ، لذلك نكتفى ببعض الإشارات : الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فسر وفصل القرآن ، كما أنه يتلقى معلومات وتعليمات من الله سبحانه وتعالى قد تتطابق مع الأحكام العامة فى القرآن أو لا تتطابق ، كصلاته وصيامه وزواجه ...، وأن يحكم بشاهد واحد أو بدون شهود وله أن يقتُل ويرجُم ، وفى كل ذلك تجب طاعته ، أما بعد انتقال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم للدار الآخرة وتوقف الوحى والتوجيه الإلهى المباشر وتحمل الإنسان مسؤوليات الأمانة والخلافة ، فعلي المسلمين اعتماد تسلسل وتدرج مصادر الإلزام والتفكُر والبحث العلمى والاستنباط .

3- **طاعة ولى الأمر :**

جاءت طاعة ولى الأمر معطوفة وليست بأمر مُستقل ، كما أنها مقيدة بطاعة الله والرسول فيما لا تنازُع فيه ، والرجوع فى حالات التنازع الى مصادر التشريع الأساسية : الله والرسول ، وليس لولى أمر المسلمين فى حالات التنازع سلطة ولا لعلمائه قُدسية ، والناس أحرار فى أمور دينهم ودنياهم ، ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، وما على الرسول إلا البلاغ ، وليس له من الأمر شى ، وما هو بوكيل ، وأنه ليس عليهم بمُسيطر . لذلك يمكن القول بأن قرار تحكيم الشرع أو أى قانون آخر هو بيد الشعب فقط ، وكذلك قبول ورفض التفاسير وترجيح الاجتهادات والاستنباطات والبحوث العلمية وكل ما يخص المسائل العامة ، وإلا فمن يقهر من وما هى الآليات لذلك ؟

و نظام الإسلام الذى أمر بالحقوق والحريات للجميع وما يتبع ذلك من سلوك وممارسات للأقليات ، يعمل على تحقيق الإطعام من الجوع والأمن من الخوف لهم جميعاً ، بما فى ذلك المشركين ، كما جاء فى الأمر الصريح للرسول محمد صلى الله عليه وسلم بإجارة المُشرك وإبلاغه مأمنه .

الإنسان

يقرر القرآن أن الناس جميعاً من آدم الذى نفخ الله فيه من روحه وخلقه فى أحسن تقويم وكرمه ، وأنه حامل الأمانة وخليفة الله فى الأرض ، كما يقرر القرآن أن هذا الإنسان : خُلق ضعيفًا ، عجولاً ، ظلوماً، جهولاً ، ليس له عزم ، وأُحُضرت الأنفس الشُح ، وأن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ، ... .

هذه بعض صفات الإنسان وسلوكياته ، حاكماً ومحكوماً ، وقد جعلهم الله شعوباً وقبائل ليتعارفوا وأكرمهم عند الله أتقاهُم وأمدهم بالمعلومات والتعليمات وأثبت لهم الحقوق والحريات .

الأموال

الأموال ملك للإنسان وهى مال الله الذى آتاهم وجعلهم مستخلفين فيه وأمرهم بعدم التبذير وبأداء الأمانات وأن يدفعوا الزكاة والصدقات وأن لا يأكُلوا أموال الناس بالباطل ، وأن لا يكنزوا الذهب والفضة ، وأن لا تكون الأموال دولة بين الأغنياء ، وأن يكونوا قوامين بالقسط شُهداء لله ولو علي أنفُسهم أو الوالدين والأقربين ، ومن أخذ الأجر حاسبة الله بالعمل ، ومن عمل عملاً فليتقنه ، ... ، كل ذلك من أسباب توفر الأعمال وإجادتها مما ينعكس على إطعام الناس من الجوع والأمن من الخوف .

الفكِر والتفكُر

يغلب على العقائديين والمذهبيين الانغلاق والتشدد ، أما الإسلام فلم يكتف بتجاوز هذه السلبيات بل أكد على حرية المشركين والمخالفين وضمان حقوقهم ، ولم يرض لأتباعه الانقياد الأعمى حتى فى العبادات : فلا يخروا عليها صُماً وعُمياناً وطالبهم بالحضور الكامل فى كل شؤون حياتهم ، ورفض التلقائية والروتين غير الواعى حتى عند إشباع ضرورات الحياة والحاجات الطبيعية كالأكل والشُرب وقضاء الحاجة ، وهذا المنهج المتفرد هو الذى يُحَوِل الأوامر والتعليمات إلى ما يشبه الخصائص اللاصقة : كشاورهم فى الأمر تتحول إلى : أمرهم شُورى بينهم بمعنى أن تصبح الشورى خاصية من خواص الإنسان المسلم أو جزء من طبيعته وفطرته مما يؤدى إلى تطبيقها وممارستها فى كل شؤون الحياة بتلقائية ، لذلك يمكن القول بأن الفكر والتفكُر والبحث العلمى المتجدد هو الأساس الذى تقوم عليه كل أركان الحياة فى الإسلام ، مما يؤدى للارتفاع المُطرد فى مستوى الاستطاعة .

الطاعة والاستطاعة

فى رسالة الإسلام الخاتمة يسير ارتباط مستوى الـدين والتـدين مـع مسـتوى العلـم والـتعلم والتطور العلمى والتقنى ، مما يـؤدى للمزيـد مـن الاسـتطاعة وبـذلك يرتفـع مسـتوى الطاعـة المطلوبة .

الخلاف والتاريخ الإسلامى

الخلاف هو الأصل كما جاء فى القرآن ومن متلازمات حياة الإنسان مثله والكبد . ويفتـرض أن يتطور التعامل مع الخلاف عند المسلمين كما تتطـور حيـاة الإنسـان فى المجـالات الأخـرى ، لكنهم فشلوا فى ذلـك كمـا فشـلوا فى كـل جوانـب الحيـاة بسـبب الـدكتاتوريات التـى عطلـت المشروع الإسلامى .

لحساسية هذا الموضـوع الـذى لا يمكـن تجـاوزه والخلافـات المصـاحبة لـه ، سـنحاول الاختصار على قدر ما يفيدنا فيما نحن فيه .

من التهم الموجه للفترة الأخيرة من خلافة الراشد عثمان : استئثار أهل بيته بالسلطة والمـال بعلمه أو بدون علمه ، وقال البعض أن ذلك يرجع لتقدمه فى السن ولين جانبـه وشـديد محبتـه للمسلمين عامة وأهل بيته خاصة ، كما أن التجربـة كانـت فى بـداياتها ولم تتـوفر لهـا الدراسـات والخبرات للتعامل مع المستجدات والتغيرات المتسـارعة مـع اتسـاع الدولـة وتكـاثر سـكانها وتباين خلفياتهم . رفض الخليفة الراشد والرجل الصالح عثمان مبدأ تسليم السـلطة واسـتلامها بالقوة وآثر الموت ! فقتله الثوار ، وانفتح باب الخلاف والقهر وسفك الدماء والـدكتاتوريات ، وما زال مفتوحاً ، وانغلق باب التداول السلمى للسلطة والحكمة والشـورى والفكـر والتفكـر ، وما زال منغلقاً ، وقال البعض بأنها طبائع البشر وقال آخرون بوجود مؤامرة من أعداء الإسلام ، وعلى كل حال هى بـدايات لتوقـف الـوحى والتـدخل الإلهـى المباشـر وأن يتحمـل الإنسـان مسؤوليات الأمانة والخلافة على الأرض .

تلك أُمةٌ قد خلت ، وما يهمنا : ما يترتب على الاستيلاء على السلطة بالقوة وكيفية التعامل فى حالات التنازع .

الاستيلاء على السلطة بالقوة هو خروج على الأمر برد التنازُع لله والرسول ، لذلك فهو باطل ، كما أن الاستيلاء على السلطة بالقوة هو تخويف فى ذاته ، ويؤدى لترسيخ الخوف فى كل جوانب الحياة ، مما يتناقض مع ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ وهو الأساس الثانى الذى ترتكز عليه مشروعية تأسيس السلطة وقيام الدولة ، وغالباً ما يؤدى ضياع الأمن من الخوف إلى الفشل فى تحقيق الإطعام من الجوع .

اعتماد القوة فى الاستيلاء على السلطة يعنى استغناء أصحابها عن ما سواها ، ونحن نعلم : أن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ، وهو قانون شديد المصداقية والقسوة على الحُكام والمحكومين .

مهام الحكومة ومسؤولياتها

بالإضافة للحكومة القومية توجد حكومات للولايات والمدن والقرى ، وعلى نظام الحُكم والدستور توزيع المهام والمسؤوليات والرقابة ، وعليهما أيضاً بيان حقوق وامتيازات المواطنين وصلاحيات وضوابط الحكومة وتشكيل المحاكم على مختلف المستويات ووضع القوانين المدنية والجنائية والدستورية التى تحفظ الملكية وتصون الحقوق وتفصل فى المُنازعات وتقرر العقوبات وتوفر الأمن الداخلى والخارجى والتعاون الرسمى والشعبى لتوفير السلع والخدمات ، وتحفيز النشاط الإقتصادى ووضع قوانيين للعمل والخدمة المدنية وحقوق ما بعد الخدمة ، وتحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور وأن يتناسب الأجر مع العمل .

فى مُحاولة لوضع نظام حكم راشد قابل للاستمرار والتطور، نهتدى ببعض القوانين التى يمكن استنباطها :

1- لا يجوز الاستيلاء على السلطة بالقوة ولا توريثها .

2- وحدة الجنس البشرى وتكريمه وضمان حياته وحرياته وممتلكاته وحقوقه .

3- تسلسل وتدرج مصادر الإلزام .

4- الارتباط المُتحرك لمستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم .

5- ارتباط مستوى الطاعة المطلوبة مع الاستطاعة المُتوفرة.

6- التعاون على البر والتقوى ونبذ الإثم والعدوان .

نظام الحُكم والدستور

تم نشر الكثير من دساتير الـدُول عبـر الوسـائل التقليديـة والإلكترونيـة وأصـبح فى مُتنـاول الجميع كتابة وتوضيب أكمل وأرقى الدساتير كأشكال وصور وديكـورات ، ويشـهد التـاريخ ، خاصة الإسلامى ، على قُدرات الإنسان غير المحدودة على التلاعب والتزييف والتزوير والسـير فى الاتجاه المعاكس لمصالح الشعوب وما يتناقض مع كل ما هو شرعى وقانونى ، لذلك يمكننا القول بأنه مهما بلغ شكل نظام الحكم من الكمال والدستور من الجودة فإنه لـن يـؤدى إلى قيـام حُكم صالح ولا راشد ولا إطعام من جوع ولا أمن من خوف مالم تتوفر الإرادة الشعبية للـدفاع عن مصالحها ودستورها والعمل الدائم لتطويره وسد الثغـرات فيـه ، وأن يكـون ذلـك مُضـمناً ومُفصلاً فى الدستور للتعامل مع الحالات الطارئة ، والمراجعة الشاملة وإعـادة النظـر فى النظـام والدستور كل 12 سنة مثلاً .

السلطات وتوزيعها

كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بيد الشعب ، ولـه أن يعمـل كـأفراد وجماعـات وأحزاب ونقابات وروابط ...، لتجميـع القـدرات والطاقـات للعمـل الشـعبى والمشـاركة فى النظام والرقابة والإصلاح.. ، وله أن يبتكر الوسائل لتظل هذه السـلطات بيـده، ولـه أن يُنشـئ الأجهزة التى تنفذ إرادته ، وله أن يلزمها بتوفير كل المعلومات التى تمكنـه مـن مراقبـة مرافـق الدولـــة ونشـــاطاتها والقـــائمين عليهـــا ، وللأفـــراد والجماعـــات حـــق

الحصول على المعلومات وطلـب الاستفسـارات وتقـديم المقترحـات والاعتراضـات وطـرد الحكومات بالوسائل القانونية وغير القانونية .

على قدر ما تكون السلطة الحقيقية بيد الشعب ، وعلى قدر ما يُوظف الشعب قُدراته المُتجددة لوضع أفضل التصاميم للدولة والدستور والقـوانين لخدمـة مصـالحة ، بقـدر مـا يتـوفر الأمـن والاستقرار ، مما يرفع من مستوى الكفاءة التى تُدار بهـا الدولـة والمجتمـع ، والـذى يـنعكس إيجاباً على التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعلمى ... والإطعام من الجوع والأمـن من الخوف .

الأراضى والمياه وكل المـوارد ، ملكيـة جماعيـة لكـل مـواطنى الدولـة ولا يجـوز تمليكهـا للأجانب ، على أن تُستغل هذه الموارد لمصلحة الجميع . يملك الأفراد والشـراكات الأراضـى الزراعية والسكنية ووسائل الإنتاج والخدمات والتوزيع ، ...، والدولة فى ذلـك مثلهـا والأفـراد يمكنها أن تملك لمصلحة الجميع ، على أن تُقيد يـدها مـن العبـث بأراضـى ومصـالح وأمـوال الأفراد والمجتمع ، وأن يتضمن الدستور والقانون تفاصيل عن حرمة الملكية وحمايتها .

توحيد طريقة توصـيل وأسـعار السـلع والخـدمات الأساسـية، خاصـة الميـاه والكهربـاء ، وإلحاق الأماكن الأقل نموًا بركب التنمية حتى يمكن إعـادة توزيـع سـكان العواصـم والمـدن الكبرى لمصلحة الأقاليم والإنتاج ولضـمان الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد البشـرية والماديـة ، ولرفع مستوى الكفاءة والمرونة ، ولتتناسق الجهود وتتكامل بأقل قدر من الاحتكـاك والفاقـد ، وبناء على ذلك نقدم مقترحاتنا لتكوين الجهاز التشريعى والتنفيذى وتكوين الـوزارات وتعيـين الوزراء والمرتبات وحقوق العاملين :

تعمل الدولة على هيكل وظيفى واحد بحد أدنى وأعلى للأجور ، وأن يتناسب الأجر مع العمل وأن لا يكون الأجر بديلاً للأخلاق وأن لا يتحمل المُخَدِم فى القطاع الخاص والعام كلفة الإطعام من الجوع لعماله السابقين ، مما قد يؤدى للفشل الكامل للنظام وأن يكون الإطعام من الجوع والأمن من الخوف من مهام الدولة وعامة الشعب ومؤسساته ، عليه نقترح أن تكون حقوق ما بعد الخدمة فى القطاع العام والخاص مرتب شهر عن كل سنة خدمة .

السلطة القضائية

يمكن القول بأن موقع السلطة القضائية يتأرجح ما بين الاستقلال الكامل عن السلطة السياسية ، وما بين ان تكون ذراعاً للسلطة السياسية مثلها والخدمة المدنية ، ويعتمد ذلك على طبيعة نظام الحكم ، فهى أقرب ما تكون للخدمة المدنية فى حالات الدكتاتوريات والنظم الشمولية ، وعلى قدر تمركز السلطة الحقيقية بيد الشعب يكون استقلالها عن السلطة السياسية ، فهى تتمتع بالاستقلال الكامل عندما تكون كل السلطة بيد الشعب ، كما هو الحال فى النظام الإسلامى الحقيقى .

تتربع على قمة الجهاز القضائى المحكمة الدستورية العليا ، ومهمتها الأولى ضمان تحقيق الإرادة الشعبية فى تصميم وشكل ودستور وقوانين الدولة وسياساتها وإدارتها .

إنشاء المحاكم الدستورية الولائية والمحاكم العليا والولائية والثانوية والابتدائية والمتخصصة للحُكم وفض المنازعات على كل المُستويات الخاصة والعامة.

كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا حصانة لوظيفة أو مهنة إلا بقدر ما يترتب على الإجراءات من أضرار بالشخص أو بآخرين .

السلطة التشريعية - التقسيم الإدارى والسياسى

لتسهيل إدارة الدولة اتبعت الـدُول نظـام تقسـيم الدولـة إلى ولايـات أو مُـديريات أو أقـاليم وتقسيم الولايات إلى مُحافظات أو مُعتمديات ثُـم إلى بلـديات ومُـدُن وقـرى ، وإضـافتنا لهـذا النموذج الذى أثبـت صـلاحيته : أن يتطـابق التقسـيم الإداري مـع التقسـيم السياسـى للـدوائر الانتخابية لتكون الدوائر الانتخابية وحدات إدارية .

تُجرى الانتخابات فى الدوائر بالانتخاب الحُر المباشر لاختيار نائب للدائرة ووكيـل للـدائرة واثنين إحتياطى .

تحتوى ورقة الاقتراع على أسماء ورموز كل المتنافسين ، يصـوت الناخـب عـلى المتنافسـين بالترتيب الذى يريده ، أن يضع الرقم واحد أمام من ترتيبه الأول فى اختيـاره والـرقم اثنـين أمـام الثانى وهكذا لكل القائمة – لايُحتسب صوت من لا يكمل القائمة – .

لحساب الأصوات وتقييمها : يتم جمع أصوات ما يحصل عليه كل مُرشح من فئة :(1، 2) ..، إذا كان عدد المرشحين (6) ، فإن الـرقم (1)، تقابلـه (6) درجـات ، الـرقم (2) تقابلـه (5) .. والرقم (6) تُقابله درجة واحدة ،جمع وترتيب درجات المتنافسين كالآتي:

1 – من يحصل على أعلى الدرجات يكون نائب وممثل الدائرة .

2 – والثانى وكيل الدائرة.

3 – والثالث احتياطى أول .

4 – والرابع احتياطى ثانى .

نائب الدائرة هو ممثل الدائرة فى مجلس أو برلمان الولايـة التشـريعى والرقـابى ، مـع احتمـال تصعيده للبرلمان القومى .

وكيل الدائرة هو ممثل الدائرة لدى السلطات الإدارية وله مكتب بها ،على ممثل الدائرة ووكيلها الإشراف ومراقبة شؤون مواطني الدائرة الخاصة والعامة مع الجهات الرسمية والأهلية.

يختار المجلس الولائى مجموعة من أعضائه لتمثيل الولاية فى المجلس القومى ، ويحل وكلاء الدوائر محل نواب الدوائر ويتصعد الاحتياطى الأول كوكلاء ، والاحتياطى لمثل هذه الحالة أو الوفاة والاستقالة أو الطرد .

يشترط فى المتنافس أن يكون من مواطنى الدائرة ، وأن يكون له منزل بها قبل ما لا يقل عن 5 سنوات من ترشيحه ، وأن يكون فوق الثلاثين من العمر ، وإكمال ثانوى عالى كحد أدنى وعلى دراية بالحاسوب والشبكة العنكبوتية ، يتطوع النائب لفترة واحدة فقط ومدتها 6 سنوات ، تحدد فى الجلسة الأولى للبرلمانات بالقرعة بالأعداد الفردية والزوجية من تنتهى مدتهم بعد 3 سنوات لتكون الانتخابات لنصف الأعضاء كل 3 سنوات على أن تُمنح فرصة للترشيح مرة ثانية للخارجين فى القرعة .

يكون التصعيد بعد 6 شهور من ممارستهم العمل كفترة اختبار ، ويُشترط فى أعضاء البرلمان الولائى المصعدين للمجلس التشريعى والرقابى القومى أن يتجاوز عُمره 40 عاماً، وأن يكون من خريجى الجامعات وله معرفة بالحاسوب والشبكة العنكبوتية وأن يكون نصفهم من نواب ال3 سنوات والنصف الآخر من نواب ال6 سنوات للمجلس الأول ، وبعد ذلك يكون اختيار المُصعدين من النواب الجُدد .

لا يسقط حق رقابة مواطنى الدائرة على نائبهم .

المجالس الولائية

تقوم المجالس الولائية بالانتخابات والاستفتاءات وهى التى تُراقب أعمال وتشريعات المجلس القومى ، ولها مُحاسبة نوباها فى المجلس القومى ، ويصدر المجلس اللوائح لتسيير شئون المجلس والتشريعات لتسيير البلديات والمحليات ومراقبتها ومراقبة الوزارات وتتبع نشاطات المجتمع المدنى.. .

المجلس التشريعى القومى

يتكون المجلس التشريعى القومى من المصعدين من الولايات على أن يتحدد العدد الكلى وأعداد نواب مُختلف الولايات بالاتفاق وفنياً ، ويتم تصعيد نصفى كل 3 سنوات . يصدر المجلس بالتعاون مع المحكمة الدستورية العليا : اللوائح الإدارية لتسيير شئون المجلس وتوزيع المهام ومُحاسبة الأعضاء ومُعاقبتهم والاستغناء عن خدماتهم . يختار المجلس من أعضائه مجلس رئاسة الدولة ويراقبهم ويسحب عنهم الثقة ، يُقرر المجلس فى ترشيحات مجلس رئاسة الدولة للوزراء من موظفى الوزارات وكذلك تعيين رئيس للوزارة ويراقبهم ويسحب عنهم الثقة ، يسن المجلس التشريعات لتسيير شئون الوزارات والخدمة المدنية ووضع الضرائب ومراقبة الاقتصاد والتطور فى كل المجالات .

السلطة التنفيذية

يتكون مجلس رئاسة الدولة من 6 أعضاء ، ويخدم العضو حوالى 6 سنوات غير قابلة للتجديد ، على أن تُراعى فى المجلس الجهوية والخبرات والتعليم واللغات والنت ، على أن يكون التصعيد بعد 6 شهور من انتظام المجلس الجديد ،3 من أعضاء المجلس الأول مِن مَن عضويتهم 3 سنوات وثلاثة من عضويتهم 6 سنوات ، بعد 3 سنوات يتم تعيين 3 أعضاء من النواب الجُدد -6- سنوات ،كل 3 سنوات يرشح مجلس رئاسة الدولة أحد أعضائه لرئاسة الدولة بحد أقصى دورتين ، على أن يُوافق عليه المجلس التشريعى القومى بأغلبية الثُلثين وعلى الأقل الأغلبية البسيطة من ممثلى كُل ولاية ، وإذا تعذر ذلك من ولاية : يُرفع الأمر لمجلس تشريعى الولاية لتقرر فيه بالأغلبية البسيطة .

رئيس مجلس الدولة هو حامل ختم وتوقيع الدولة والرمز الذى يمثلها فى استقبال السفراء ....

يُرشح مجلس رئاسة الدولة الوزراء و رئيس الوزراء .

الوزارات والوزراء

نقترح تجميع كل الأقسام والوحدات ذات الصلة فى تجمُع واحد أو وزارة واحدة ، مثلاً كل ما يخص النشاط الزراعى : المشاريع ، التصنيع ، المدارس والكليات ،البحوث ، ...، تكون فى مُجمع وزارى واحد ، وكذلك الصحة ، الصناعة ، ...، وأوسع ما يكون المجال للاستخدام الأمثل للمواد البشرية هو ما يختص بالأمن والقوات النظامية والشعبية واستخداماتها أوقات السلم والحرب .

تعيين الوزراء من العاملين بالوزارات : فهم الأدرى بشؤون وزاراتهم ، وتكامل وترابط الأقسام والوحدات فيها ، وهو أقرب ما يكون للتدرج الطبيعى فى الخدمة المدنية ، وقد يكون أفضل الطرق لضمان اختيار أفضل الخبرات المعروفة ذات الصلة بالمجال ولتفادى عبث السياسيين والمغامرين ، وأن تكون مُدة التكليف 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .

يرفع مجلس رئاسة الدولة للمجلس التشريعى القومى ترشيحات الوزراء من موظفى مختلف الوزارات ورئيس الوزراء ، على أن لا تقل خدمة المُرشح عن 10 سنوات متصلة وأن يكون حائزاً على درجة الدكتوراة قبل ما لا يقل عن 5 سنوات من ترشيحه ، وأن يجيد بعض اللغات والنت ، وأن يكون تعيين رئيس الوزراء بنفس كيفية تعيين رئيس الدولة .

الخاتمة

من تتبع المسيرة البشرية والنصوص الشرعية نعلم بوجود خارطة لتطور حياة الإنسان على الأرض وأن الله سبحانه وتعالى علم الإنسان ما لم يعلم وأنه كرم بنى آدم وحملهم فى البر والبحر، ويخلق ما لا يعلمون . وهو ما يُعرف بالخط العلمانى فى المسيرة البشرية ، وهو شامل للبشر أجمعين . ويُضاف الى هذا التطور العام والتكريم العام تطور خاص وتكريم خاص : أكرمكم عند الله أتقاكُم وذلك بإتباع أحسن.ما أنزل الله سبحانه وتعالى . وعند العارفين : أن الرسالة الخاتمة وفرت المعلومات والتعليمات والمنهج الكامل والمُتكامل لدفع حياة الإنسان نحو التقدم والرُقى فى كل المجالات بأفضل الوسائل وأقصر الطرق ، لذلك تمكن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من إحداث تغيرات كُبرى فى مُجتمعه وعصره فى زمن قياسى . ، ولا يوجد انفصال كامل بين الطريق العلمانى العام وطريق المنهج الخاص حتى فى النُظم والدساتير إلى تنص على فصل الدين عن الدولة ، وعلى العكس من ذلك ، يقول بعض المُتتبعين لجذور بعض الدساتير – خاصة الأمريكى – ، بأن فصل الدين عن الدولة هو الذى وفر لهم التغطية لإدخال الكثير من المبادئ الإسلامية فى صُلب هذه الدساتير .

تمتع النظام الإسلامى الوليد فى ذاك الزمان بالأسس الروحية والفكرية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية ...السليمة التى أمدته بقوة دفع هائلة وسُرعة تطور عالية ، وبعجلة تسارع مُتزايدة ، وقد استمر هذا الواقع بدرجات مُتفاوتة خلال فترة الراشدين الأربعة ، وبعدها تحول النظام الى دكتاتوريات وأنظمة استبدادية .

مع الانتكاس وضغط المكابح وتحول العجلة المُتسارعة إلى سالبة ، ظل ما تبقى من النظام يتمتع بإيجابيات أهلته لقيادة المسيرة البشرية لحين من الدهر . ولكن ، وبمرور الوقت وازدياد الضغط على المكابح والعجلة المُتناقصة : انخفضت السرعة إلى الصفر وما دون الصفر ، فتجاوزتها مسيرة التطور العام .

و بعد الربيع العربى وزوال بعض الدكتاتوريات ، انتعشت آمال كثير مـن المسـلمين بـالعودة لتلك الفترة المثالية فى تاريخ المسلمين والعالم ، يُقابل ذلك التفاؤل ، حَذر وخَوف من الآخـرين لفساد وفشل الأنظمة الإسلامية السابقة والمعاصرة ، لذلك قد يكون مـن مصـلحة المـواطنين عامة والإسلاميين خاصة التحلى بالتريث والتفكُر وعدم التفريط فى الحُريات والسيادة الشـعبية ، وليعلموا أنها الضمانة والمدخل الوحيد لفرصة بعث إسلامي حقيقي .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ومنكم صالح الأعمال.

و السلام عليكم

كمال يوسف جميل

2012/10/6

الفهرس